



الجمهوريَّة الجَزائِرِيَّة
الدِّيمُقْرَاطِيَّة الشُّعُوبِيَّة

الجريدة الرسمية

اتفاقيات دولية، قوانين، ومراسيم قرارات وأراء، مقررات، مناشير، إعلانات وبلاغات

الادارة والتحرير	البلدان خارج دول المغارب العربي	الجزائر تونس المغرب ليبيا موريطانيا	الاشتراك سنوي
الامانة العامة للحكومة			
الطبع والاشتراك			
المطبعة الرسمية			
7 و 9 و 13 شارع عبد القادر بن مبارك - الجزائر	سنة	سنة	النسخة الأصلية النسخة الأصلية وترجمتها ...
الهاتف 65.18.15 الى 17 ح.ج. ب 50 - 3200 الجزائر	1540,00 د.ج	642,00 د.ج	
Télex : 65 180 IMPOF DZ	3080,00 د.ج	1284,00 د.ج	
بنك الفلاحة والتنمية الريفية KG 68 060.300.0007	تزداد عليها		
حساب العملة الأجنبية للمشتركي خارج الوطن	نفقات الإرسال		
بنك الفلاحة والتنمية الريفية 12 060.320.0600.			

ثمن النسخة الأصلية 7,50 د.ج

ثمن النسخة الأصلية وترجمتها 15,00 د.ج

ثمن العدد الصادر في السنين السابقة : حسب التسعيرة.

وتسلم الفهارس مجاناً للمشتركي.

المطلوب إرفاق لفيفة إرسال الجريدة الأخيرة سواء لتجديد الاشتراكات أو لللاحتجاج أو لتغيير العنوان.

ثمن التشر على أساس 45 د.ج للسطر.

- وبمقتضى الأمر رقم 95 - 06 المؤرخ في 23
شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير سنة 1995
والمتعلق بالمنافسة، لا سيما المادة 5 منه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 95 - 450
المؤرخ في 9 شعبان عام 1416 الموافق 31 ديسمبر
سنة 1995 والمتضمن تعين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 96 - 01
المؤرخ في 14 شعبان عام 1416 الموافق 5 يناير سنة
1996 والمتضمن تعين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96 - 31
المؤرخ في 24 شعبان عام 1416 الموافق 15 يناير
سنة 1996 والمتضمن كيّفيات تحديد أسعار بعض
السلع والخدمات الاستراتيجية،

- وبعد الاطلاع على رأي مجلس المنافسة،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يحدد سعر بيع التفط الخام عند دخول المصفاة و المخصص للسوق الوطنية بمبلغ 6.086 دج / للطن الواحد.

المادة 2 : تحدد أسعار المنتوجات المكررة عدا الرسوم، عند خروجها من المصفاة والمخصصة للسوق الوطنية كما تحدد حدود ربع توزيعها بالجملة حسب الجدول الملحق بهذا المرسوم.

المادة 3 : تلغي جميع الأحكام المخالفة لهذا المرسوم.

المادة 4 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 24 شعبان عام 1416 الموافق 15 يناير سنة 1996.

أحمد أوبيحي

الملحق الثاني

حدود الربح التي تطبق على القمع الصلب

الوحدة : دج / قنطار

تعيين حدود الربح	المبلغ
حد إعادة البيع أو التدخل	18,00
حد الخزن	5,00
حد تساوي مصاريف النقل	30,00
الزيادات نصف الشهرية	16,80

مرسوم تنفيذي رقم 96 - 33 المؤرخ في 24
شعبان عام 1416 الموافق 15 يناير سنة
1996، يتضمن تحديد سعر البيع عند
دخول التفط الخام المصفاة وعند الخروج
منها وحدود ربع توزيع المنتوجات
المكررة المخصصة للسوق الوطنية
بالجملة.

إن رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير التجارة،
- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 4 - 81
و 116 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 94 - 03 المؤرخ في 27
رجب عام 1415 الموافق 31 ديسمبر سنة 1994
والمتضمن قانون المالية لسنة 1995،

الملحق

أسعار بيع المنتوجات البترولية المكررة المخصصة للسوق الوطنية عند خروجها من المصفاة وحدود دفع توزيعها بالجملة

المنتوجات	السعر عند الخروج من معامل التكرير (دج / ط.م)	حدود دفع التوزيع بالجملة (دج / ط.م)
- البوتان	1.904	1.890
- البروبان	1.904	2.268
- غاز البروبان الممیع سائبا	1.904	1.099
- غاز البروبان الممیع وقودا	1.904	1.099
- بنزين ممتاز	8.704	1.240
- بنزين عاد	8.704	1.240
- غاز ويل	6.772	1.036
- فيول ثقيل	6.405	864
- وقود البحريّة	-	864

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 95 - 450 المؤرخ في 9 شعبان عام 1416 الموافق 31 ديسمبر سنة 1995 والمتضمن تعين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 96 - 01 المؤرخ في 14 شعبان عام 1416 الموافق 5 يناير سنة 1996 والمتضمن تعين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96 - 31 المؤرخ في 24 شعبان عام 1416 الموافق 15 يناير سنة 1996 والمتضمن كيّفيّات تحديد أسعار بعض السلع والخدمات الاستراتيجية،

- وبعد الاطلاع على رأي مجلس المنافسة،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : تحدد أسعار البيع في مختلف مراحل توزيع المنتوجات البترولية كما يأتي :

مرسوم تنفيذي رقم 96 - 34 المؤرخ في 24 شعبان عام 1416 الموافق 15 يناير سنة 1996، يتضمن تحديد أسعار المنتوجات البترولية وحدة دفع تكرير البترول الخام.

إنَّ رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير التجارة،
- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 4 - 81 و 116 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 94 - 03 المؤرخ في 27 رجب عام 1415 الموافق 31 ديسمبر سنة 1994، والمتضمن قانون المالية لسنة 1995،

- وبمقتضى الأمر رقم 95 - 06 المؤرخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير سنة 1995، والمتضمن المادة 5 منه،